((المدارس الحديثية))

الدراسات العليا /الدكتوراه الفصل الثاني للعام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤

المحاضرة الثانية : التعريف بالمدارس الحديثية واهميتها ومراحل تطورها- الجزء الثاني

مدرس المادة : أ.د. أنور فارس عبد

بيان الضّابط في عد الرّاوي من أهل المدرسة:

فقد ينسب الرّاوي أو المحدّث الواحد إلى أكثر من بلد، فإلى أي مدرسة ننسبه؟ فالزّهري حجازي لكنه رحل إلى الشّام، وله أثر فيهما معًا كما يظهر من ترجمته، فهل ينسب إلى الحجاز أو الشّام؟ وسفيان بن عيينة نسِب إلى الحجاز والكوفة، وأثر الحجاز فيه أوضح؛ لأنّه ترك الكوفة صغيرًا. وقد أدرج الدكتور شرف القضاة مثلا سفيان بن عيينة في مشاهير حفاظ الكوفة، مع أنه نقل قولا بن مهدي في أن سفيان كان أعلم النّاس بحديث أهل الحجاز ولذا فيظن بأن مجرد نسبة الرّاوي أو المحدّث إلى بلد معين، أو مجرد إقامته في بلد معين – بغض النّظر عن المدة الزّمنيّة – لا يؤهله لأن يكون من أفراد تلك المدرسة؛ لأنه يمكن أن يكون نزل ذلك البلد لأمر غير طلب الحديث، أو لم يكن له أي تأثير فيه.

فنجد مثلا أنس بن مالك الأنصاري ﷺ صاحب رسول الله ﷺ وخادمه، ذكر ابن عساكر أنّه قدم دمشق أيام الوليد بن عبد الملك حين استخلف في سنة ست وثمانين، وذكر أنّه روى عنه جماعة من أهل الشّام، وأفاد في رواية أخرى أنّه قدمها سنة اثنتين وتسعين ولم تذكر مدّة إقامته فيها، ولكن ذكر أغلب من ترجم له أنّ إقامته الدّائمة –حتى توفي– في البصرة.

وقد يكون الرّاوي منسوبًا إلى بلد معين لكن تلاميذه من بلد آخر، كابن عباس ﷺ رحل إلى البصرة –وقد ولاه عليها علي ﷺ وصار له تلاميذ من البصريين، ولما رجع إلى مكة تخرج على يديه طبقة كانت من أميز التّابعين

ومن الضّروري في التّصنيف أن يُنظر إلى تأثّر الرّاوي أو المحدّث بالبلد الذي نسِب إليه، ما حجمه؟ وما تأثيره فيه؟ فإن كان تأثّره أو تأثيره ظاهرًا فلا بأس بنسبته إليه أو إلى مدرسة ذلك البلد، ولا ضير من أن

يشترك الرّاوي الواحد في مدرستين معًا إن كانت أثّره بهما أو أثره فيهما واضحًا من حيث الشّيوخ، والتّلاميذ، والمنهج.

التّركيز على مدارات الحديث في كلّ مدرسة، ومعرفة أصحاب صاحب المدار، وعلاقة رواة المدرسة بهذه المدارات:

فلا شك أنّ للمدار تأثرًا في تطور علم الحديث في المدرسة، و أنّ له دورًا رئيسًا من حيث تكونها ونشأتها، ونشأة قوانين الرّواية فيها. وقد أشار الإمام النّاقد علي بن المديني إلى أهمية معرفة مدارات عليهم الرّواية فذكر أنّ الإسناد يدور على ستة:

فلأهل المدينة ابن شهاب، ولأهل مكة عمرو بن دينار، ولأهل البصرة قتادة بن دعامة السّدوسي، ويحيى بن أبي كثير، ولأهل الكوفة أبو إسحاق السّبيعي، وسليمان بن مهران الأعمش. ثمّ ذكر أنّ علم هؤلاء صار إلى أصحاب الأصناف ممن صّنف، فلأهل المدينة مالك بن أنس، ومحمّد بن إسحاق، ومن أهل مكة: عبد العزيز بن جريج، وسفيان بن عيينة. ومن أهل البصرة: سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة ...الخ، ثمّ بين أنّ علم هؤلاء آل إلى آخرين ذكرهم ولاحظ الخطيب البغدادي هذا الأمر فذكر في جامعه بابًا سماه: "معرفة الشّيوخ الذين تدور الأسانيد عليهم". وذكر بعض أقوال المحدّثين في هذا المجال. ومدرسة المدينة دار الحديث فيها على عدد من الصّحابة قبل العلماء الذين عدهم ابن المديني ومنهم: أبو هريرة، وابن عمر، وعائشة، وجابر بن عبد الله، وأبو سعيد الخدري. وكذا بقية المدارس. والبصرة وجد فيها شعبة بن الحجاج(ت ١٦٠ هـ)،ويحيى بن سعيد القطان(ت ١٩٨ هـ)،وعبد الرحمن بن مهدي(ت ١٩٨ هـ)،وحماد بن زيد(ت ١٧٩ هـ)، حيث دار الحديث عليهم، وكان لهم دور بارز في نشأته.

س) ماهي الاعتبارات العلمية المتبعة في تحقيق التّعميمات المنسوبة إلى بعض المدارس؟

<u>الجواب:</u>

تحقيق التّعميمات المنسوبة إلى بعض المدارس :

فهناك تعميمات من قِبل بعض المحدّثين المشاهير منسوبة خصائص لبعض المدارس لابد تحقيقها ودراستها: فهل يقصد بها رواة معينون أو هي قواعد أغلبية؟ وذلك يتم من خلال المقارنة بين تلك المقولات المنسوبة وواقع الرّواية، واستقصاء الرّواة والمحدّثين، ودراسة أحوالهم لإثبات ذلك التّعميم، أو نفيه، والتّأكد من أنّ سبب هذا التّعميم لم يكن بناء على قول أحد المشاهير وتقليده في ذلك. وإن صح ذلك التّعميم فلابد من بيان سببه،

مع ضرورة الانتباه إلى قضية مهمّة وهي التّشدد والتّساهل في إطلاقات بعض العلماء. ومما يوضح ذلك ما ذكره الحاكم في أثناء تعليله لبعض الأحاديث حيث قال : "والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا"وبين ابن رجب أسماء بعض المحدّثين الذين ضعف حديثهم في بعض الأماكن دون بعض وبين أسباب ذلك. وعزا الدكتور الوريكات ما قاله الحاكم إلى أسباب وهي: تلقين أهل العراق كلّ مدني يأتي إليهم، واختلاف المنهج العلمي فالعراقيون أصحاب رأي، والمدنيون أصحاب نصّ. وقّلة التّواصل العلمي بينهما، وكثرة تدليس الكوفيين، وجهل الحجازيين بالشّيوخ العراقيين

وأيضًا ما نسِب إلى أهل الشّام من كثرة الإرسال والانقطاع هل يؤخذ على إطلاقه في كل المراحل الزّمنية؟

وأيضًا ما نسب إلى الكوفة من كثرة الوضع والتّدليس، ما مدى دقته؟

ومن الجدير ذكره أنّ الدكتور شرف القضاة رجح أنّ اتهام الكوفيين بكثرة الوضع لا دليل عليه، وأنّ غيرهم كان يضع الحديث، وأن روايات الكوفيين قد اشتهرت في أغلب كتب الحديث ومنها الصحيحان. فذكر أنّ عدد الذين ذكرهم ابن عراق ممن اتهموا بالوضع (١٦٠٠)،منهم (١٣٢)من أهل الكوفة، أي(٨%) من نسبة المتهمين عمومًا. وذكر أنّ أغلب من اتهموا بالوضع رجح العلماء أنهم ليسوا بوضاعين، وأن الذين ثبت عليهم الوضع وترجح عددهم (١٩) شخصًا.أي تقريبًا(١٤،٤%) ممن اتهم بالوضع من الكوفيين، ويشكلوا نسبة (١،١٨ %) من مجمل من اتهم بالوضع عمومًا من الأقطار كافة الذين ذكرهم ابن عراق، ومن ثم فهي نسبة لا تسمح بإطلاق القول بنسبة الكثرة بالوضع لأهل الكوفة وهنا نحتاج إلى تفحص عدد المرويات التي وضعها هؤلاء الذين ثبت عليهم الوضع للخروج بنسبة أكثر دقة في حجم الوضع مقارنة بغيرهم في بقية البلدان.

وأيضًا حقّق الدكتور شرف في نسبة التّدليس في أهل الكوفة فذكر أنّ عدد المدلسين المذكورين شخصًا، منهم (١٩) رجلا ممن لا يقدح التّدليس في عدالتهم، ومنهم (١٤) رجلا ممن لم يدلسوا كثيرًا، واختلف العلماء في حكم روايتهم، ومنهم (٧)أشخاص ردت رواياتهم لغير التّدليس، وأما الذين أكثروا من التّدليس من أهل الكوفة واشترط العلماء ضرورة تصريحهم بالسّماع لقبول روايتهم فهم (٣)أشخاص فقط. ومن ثم نستطيع القول: إنّ الرّوايات الصّحيحة في الكوفة كثيرة، وفيها من أصح أسانيد الدنيا، وأجودها ونجد أحيانً أنوعًا من المبالغة في بعض التّعميمات تدعونا إلى التّوقف كثيرًا عندها، ومن ذلك قول أبي حفص عمرو بن علي الفلاس: "حديث الشّاميين كله ضعيف إلا نفرًا منهم: الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز التنوخي، وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وعبد الله بن العلاء بن زبر" وأيضًا قد يوجد في سند بعض الحكايات –التي نسبت

الضعف إلى مدرسة معينة– من هو متهم بالكذب، فيروى أنه قيل لعبد الرحمن بن مهدي: "أي الحديث أصح؟ قال: حديث أهل الحجاز. قيل: ثمّ من؟ قال: حديث أهل البصرة. قال: قيل: ثمّ من؟ قال: حديث أهل الكوفة. قال: فالشّام؟ قال: فنفض يده". وقد أسند ابن عساكر هذه الحكاية وذكر أن في ثبوتها نظر؛ لأن في إسنادها كذاب، ثمّ ذكر أنّه إن صحت في احتمل إن ما قال ذلك لأن الغالب على أحاديث أهل الشام أحاديث الفتن والملاحم، أو لأنهم لا يسألون عن الإسناد، ويأخذون الأحاديث كما تيسر وهناك أمر مهم للغاية في التّعامل مع مثل تلك التّعميمات وهو أنّ بعض الذين أطلقوها لم يكن عندهم اطلاع أو خبرة في حديث ذلك المصر أو تلك المدرسة، ومن ذلك ما أسنده ابن سعد إلى إسحاق بن راشد قال: "كان الزّهري إذا ذكر أهل العراق ضعف علمهم. قال: قلت: إن بالكوفة مولى لبني أسد يروي أربعة آلاف حديث. قال: أربعة آلاف! قال: قلت: نعم. إن شئت جئتك ببعض علمه. قال: فجيء به فأتيته به. قال: فجعل يقر أو أعرف التغيير فيه. وقال: والله إنّ هذا لعلم ما كنت أرى أحدًا يعلم هذا"